

الفاعلون السياسيون في تونس أمام المتغيرات الدولية



قادريين في إطار اتصالاتهم مع الأطراف الخارجية على التوفيق بين أهدافهم السياسية والحزبية ومصالح تونس الحيوية، وأهمها اليوم مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي تهدد الطبقات الضعيفة على وجه الخصوص وضمان قدرة البلاد على رفع تحديات الأمن والاستقرار والنمو بشكل عام. وقد تقتضي هذه الظروف الاستثنائية أن يفتتح الفاعلون السياسيون على كل الدول والمؤسسات الأجنبية القدرة على المساعدة.

وإذا كانت القوى العظمى المتنافسة تعمل كي لا تباغتها التطورات السياسية في تونس فإن القوى السياسية في البلاد، حكاما وأحرابا، مدعوة في هذا الطرف كي تعمل بجد حتى لا تفاجئها المتغيرات الإقليمية والدولية التي قد تغير قواعد اللعبة والتحديات والفرص التي تتولد عنها بالنسبة إلى تونس.

نية الإدارة الأميركية، على سبيل المثال، عقد مؤتمر دولي حول الديمقراطية هذه السنة تنفيذاً لوعود بايند الانتخابية. وفرنسا التي بوغت بانها نظام بن علي تحاول منذ 2011 تدارك تأخرها على الركن السياسي التونسي إضافة إلى تحريكها من أجل ترسيخ أقدامها على الساحتين الاقتصادية والثقافية.

ويبقى تأثير فرنسا على هاتين الساحتين كبيراً بشكل عام حتى وإن كان إقناع اللغة الفرنسية والميل إلى النموذج الفرنسي قد تراجعاً نسبياً لدى النخبة المثقفة في تونس. غير أن حجم الجالية التونسية في فرنسا وكثافة العلاقات الاقتصادية والبشرية تبقى عوامل راسخة لا يمكن أن تقارن بالعلاقة المحدودة نسبياً لتونس مع الولايات المتحدة في هذين المجالين.

وكان وصول بايند والديمقراطيين إلى البيت الأبيض مبعث تفاؤل للنخب الحاكمة في تونس والحزب البرلماني المساند للحكومة ومن بين مكوناته حركة النهضة، خاصة وأن إدارة الرئيس ترامب بالرغم من المساعدات التي منحها لتونس لم تكن تحتضن في سرياتها بدفء كبير الانتقال الديمقراطي في البلاد.

غير أنه من الجانب التونسي لا يبدو إلى حد الآن أن الحكومة استطاعت أن تبلور رؤية واضحة حول كيفية استغلال البلاد للموقف الأميركي الداعم للانتقال الديمقراطي في المنطقة (وللتجارب الديمقراطية في العالم عامة) كما تبرزه

في العاصمة التونسية ومنتج سوسة وسط البلاد، وتلاها تشييد ساتر رملي وسياج إلكتروني على الحدود الليبية مع تونس تولتها الفرق العسكرية التونسية المختصة بالتعاون مع خبراء عسكريين من الولايات المتحدة وألمانيا.

ويبقى موقع تونس الجغرافي جوار ليبيا عنصراً إضافياً يغذي الاهتمام الأميركي باستقرار الأوضاع في تونس والمساعدة على مقاومة الإرهاب فيها.

ولكن اهتمام واشنطن بتونس سياسي أيضاً، خاصة مع الإدارة الجديدة، باعتبار أن هذه الإدارة حريصة على أن تبقى تونس نموذجاً ناجحاً لتحويلات "الربيع العربي" لا أن يلف لتحويلات "الربيع العربي" التي تجربتها الفشل نتيجة تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية واحترام الصراعات السياسية الداخلية.

وكان وصول بايند والديمقراطيين إلى البيت الأبيض مبعث تفاؤل للنخب الحاكمة في تونس والحزب البرلماني المساند للحكومة ومن بين مكوناته حركة النهضة، خاصة وأن إدارة الرئيس ترامب بالرغم من المساعدات التي منحها لتونس لم تكن تحتضن في سرياتها بدفء كبير الانتقال الديمقراطي في البلاد.

غير أنه من الجانب التونسي لا يبدو إلى حد الآن أن الحكومة استطاعت أن تبلور رؤية واضحة حول كيفية استغلال البلاد للموقف الأميركي الداعم للانتقال الديمقراطي في المنطقة (وللتجارب الديمقراطية في العالم عامة) كما تبرزه

ذلك ذاته لا يزجج كثيراً الدبلوماسيين الأجانب ما داموا في نهاية المطاف يحظون بالمقابلات مع صناعات القرار وزعماء الأحزاب. والأهم من هذه الاعتبارات هو أن تكون اللقاءات مناسبة لرصد التحولات الجوهرية التي يمكن أن تغير وجه المشهد الإقليمي والعالمي واستشراف التحديات التي يمكن أن تخلفها لتونس. فاجندات الدول الأجنبية، وخاصة منها دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا، لها بكل تأكيد تأثير على تطور الأحداث والأزمات في تونس. ولكن منطلقاتها الجغرافية تحتمل عادة أبعداً إقليمياً إن لم تكن عالمية.

واليوم إذ تواجه تونس أزمة اقتصادية وسياسية حادة فإن لمواقف هذه البلدان تأثيراً لا يمكن إغفاله في المستقبل القريب.

كما صرح الجنرال كريستوفر كافولي القائد العام للجيش الأميركي في أوروبا وأفريقيا منذ أسابيع أن تدخل الصين المتنامي في مسائل الأمن في أفريقيا "يهدد بتقويض المؤسسات الاقتصادية والسياسية والأمنية" في القارة.

وفي هذا الإطار سوف تنتزل بشكل كبير مناورات "الأسد الأفريقي" التي تنظمها القيادة العسكرية الأميركية لأفريقيا (أفريكوم) في تونس والمغرب والسفاح خلال شهر يونيو القادم.

ويقول المحللون الاستراتيجيون الأميركيون إن هذه المناورات القادمة تؤشر إلى اهتمام متنامٍ لدى إدارة الرئيس بايند بأفريقيا بخلاف الإشارات السابقة من إدارة ترامب لرغبته في الانسحاب تدريجياً من القارة. ويحرك المخططون الديمقراطيون من منطلقات تضم، إضافة إلى محاولة "احتواء التأثير الروسي والصيني" في القارة، العمل على مجابهة الحركات الجهادية في منطقة الساحل والصحراء المتاخمة لشمال أفريقيا ودعم الاستقرار في ليبيا وسائر بلدان شمال أفريقيا.

ويقول العديد من الخبراء إن تزايد الدور الأمني والعسكري الأميركي في المنطقة يثير حساسية حقيقية حتى وإن كانت غير معلنة لدى فرنسا. وبالرغم من وجود تعاون عسكري - استعلامي وثيق بين الولايات المتحدة وفرنسا في إطار مقاومة الإرهاب في شمال أفريقيا والساحل والصحراء فإنه من غير المحتمل أن تكون باريس تنظر في تعزيز الرضاء للدور الأميركي المتعاظم في تونس وشمال أفريقيا في المجالين الأمني والعسكري خلال العشرة الماضية. وهو دور تعزز في تونس بعد سنة 2015 التي جدد فيها هجمات إرهابية تباهاها تنظيم داعش ضد متحف باردو

حد ذاته لا يزجج كثيراً الدبلوماسيين الأجانب ما داموا في نهاية المطاف يحظون بالمقابلات مع صناعات القرار وزعماء الأحزاب.

والأهم من هذه الاعتبارات هو أن تكون اللقاءات مناسبة لرصد التحولات الجوهرية التي يمكن أن تغير وجه المشهد الإقليمي والعالمي واستشراف التحديات التي يمكن أن تخلفها لتونس. فاجندات الدول الأجنبية، وخاصة منها دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا، لها بكل تأكيد تأثير على تطور الأحداث والأزمات في تونس. ولكن منطلقاتها الجغرافية تحتمل عادة أبعداً إقليمياً إن لم تكن عالمية.

واليوم إذ تواجه تونس أزمة اقتصادية وسياسية حادة فإن لمواقف هذه البلدان تأثيراً لا يمكن إغفاله في المستقبل القريب.

وقد دعت دراسة صادرة عن المعهد الأميركي للسلام ومركز كارنيغي في شهر فبراير الماضي الإدارة الأميركية الجديدة إلى اعتماد مقاربة "متعددة الأطراف" تستند إلى العمل مع صندوق النقد والبنك الدولي إضافة إلى التنسيق مع أوروبا في السعي لمساعدة تونس على تجاوز أزمته الاقتصادية الحالية. والولايات المتحدة وفرنسا

تشتركان أيضاً في جملة من الأهداف الاستراتيجية تشمل الحفاظ على استقرار منطقة جنوب المتوسط والرغبة في احتواء التطرف والإرهاب وتقليص موجة الهجرة غير النظامية، وهي عوامل تريان فيها تهديداً لمصالح الغرب وعاملاً مزعجاً للأمن والاستقرار في شمال أفريقيا وأوروبا.

ولكن لفرنسا والولايات المتحدة أيضاً مصالح وأولويات إستراتيجية متباينة في تونس وبقيّة بلدان المغرب العربي. إذ تتحرك الولايات المتحدة في شمال أفريقيا هذه الأيام بغرض التصدي لما تراه توسعاً صينياً - روسيا في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتسعى تونس، مثلها في



أسامة رمضان
رئيس تحرير العرب ويكلي

يرى الكثير من الملاحظين على الساحة التونسية أن مواقف الطبقة السياسية التونسية، بنخبها الحاكمة منذ عشر سنوات وأحزابها المتنازعة في ظل مسار الانتقال الديمقراطي، تخضع لحسابات أنية لا علاقة لها تقريباً بالدوافع والإستراتيجيات بعيدة المدى التي تحرك القوى العظمى المهتمة بتونس ومنطقة شمال أفريقيا.

أظهرت هذه الطبقة السياسية في بعض الأحيان ميلاً إلى التوقع على ذاتها والتركيز على الأزمات الداخلية وهي كثيرة، وذلك مهما كانت نوعية المستجدات الخارجية وانعكاساتها المحتملة على البلاد.

وفي حالات الاهتمام بالخارج اتجهت مواقف الأحزاب والناشطين السياسيين نحو الاستقطاب والاصطفاء وراء الأطراف الإقليمية والدولية بما تراه يخدم مصالحها الحزبية وخياراتها الأيديولوجية، وقد كانت الأزمة الليبية بمختلف منبرجاتها خير مثال على ذلك.

إذا كانت القوى العظمى تعمل كي لا تباغت التطورات السياسية في تونس فإن القوى السياسية مدعوة كي تعمل بجد حتى لا تفاجئها المتغيرات الإقليمية والدولية التي قد تغير قواعد اللعبة

اليوم، ويتواصل عدم الاهتمام الجدي بالمواقف والأهداف الخارجية وأثارها الممكنة على مصالح البلاد، فإن العلاقات بالوقى الإقليمية والدولية قد أصبحت في العديد من المناسبات معطى يتم توظيفه في النزاعات السياسية والحزبية الداخلية أكثر منه عاملاً يوظف من أجل الدفع نحو مساعدة البلاد على تجاوز الأزمات التي تواجهها.

وقد وفر النشاط المختف للسفراء الأجانب ومقابلاتهم المتعددة مع رموز الحكم والأحزاب في تونس ذخيرة لاقتباب السياسة في البلاد كي يوظفوه لدعم مواقفهم. وهذا التوظيف في

اليوم، ويتواصل عدم الاهتمام الجدي بالمواقف والأهداف الخارجية وأثارها الممكنة على مصالح البلاد، فإن العلاقات بالوقى الإقليمية والدولية قد أصبحت في العديد من المناسبات معطى يتم توظيفه في النزاعات السياسية والحزبية الداخلية أكثر منه عاملاً يوظف من أجل الدفع نحو مساعدة البلاد على تجاوز الأزمات التي تواجهها.

وقد وفر النشاط المختف للسفراء الأجانب ومقابلاتهم المتعددة مع رموز الحكم والأحزاب في تونس ذخيرة لاقتباب السياسة في البلاد كي يوظفوه لدعم مواقفهم. وهذا التوظيف في

لا انتخابات شرعية في ليبيا قبل نزع السلاح

قرار سياسي حاسم يتم إعلانه من خلال منظومة اجتماعية فاعلة تضي على تعهد وطني جامع بالانخراط الكامل في الحل السياسي والاجتماعي على أساس عدم الإقصاء لأي طرف يلتزم به. اليوم لا حديث إلا عن انتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر القادم. الأمم المتحدة والقوى الإقليمية والدولية والأطراف الداخلية تشدد على تنظيم الاستحقاق الانتخابي في موعده على أن يكون الاستحقاق ببعدين برلماني ورئاسي، نفهم أن تنتظم انتخابات برلمانية تشهد حملات دعائية وفق الدوائر، رغم أن الوضع الأمني في صورته الحالية وملف المهجرين والنازحين إلى حين سيطرنا أكثر من سؤال على شرعيتها، ولكن ماذا عن الرئاسيات التي ستكون ضمن دائرة واحدة؟ كيف يستطيع مرشح لرئاسة الدولة التنقل في كامل أنحاء ليبيا إذا كان مرفوضاً من هذا الطرف أو ذلك؟ ماذا لو ترشح حفتر أو المشري أو السراج أو باشاغا أو سيف الإسلام أو صوان أو بوسهمين أو أي شخصية جدلية أخرى؟ كيف يمكن أن تدار الحملة الانتخابية، وكيف تحكم البلاد في حال الفوز دون تجاوز الخلاف بإعلان المصالحة والقطع مع صراعات الماضي؟

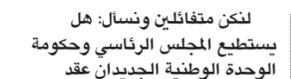
الأوضاع متشابكة في ليبيا، والحل على الأرض ليس هو ذاته الحل على منابر الخطابة أو في المؤتمرات الصحافية، هناك واقع أمني لا بد من معالجته أولاً، ثم وضع اجتماعي لا بد من تصحيحه ثانياً، ثم لتأتي بعد ذلك الانتخابات في الوقت الذي تتوفر فيه الظروف لتنظيمها في إطار الشرعية الكاملة والنزاهة التي لا تقبل التشكيك.

الطريق السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة وتحديد موعد الانتخابات؟ منذ تصيب السلطات الجديدة رسمياً، وحتى قبل ذلك، ارتفعت الأصوات من داخل البلاد وخارجها للمناداة بإجراء القوات الأجنبية والمرتزقة، وهذا أمر جيد، ولكن لا أحد يستطيع تحديد من أين ستكون البداية؛ من شرق سرت أم من غربها؛ من مراكز نفوذ الجيش أم من مواقع سيطرة الميليشيات؛ ولا أحد يستطيع التنبؤ بمصير القوات الحكومية والقاعدتين التركيتين اللتين تم تصبيهما في غرب البلاد لدعم طرف بعينه على حساب طرف ثانٍ يراد له الاندماج في العملية السياسية، بل ولا أحد يستطيع التهنين بما سيكون عليه وضع الميليشيات والجماعات المسلحة التي تبدو اليوم على نفس ما كانت عليه بعد اتفاق الصخيرات ووصول حكومة الوفاق إلى سدة الحكم قبل أكثر من خمس سنوات.

هل هناك إمكانية لحل تلك الجماعات المسلحة وجمع سلاحها دون قرار أممي ملزم وتدخل دولي حازم؟ أكثر المراقبين تفاؤلاً لا يؤكدون أنه لا أمل في اندماج فعلي لأمرأ الحرب والميليشيات في الحل السياسي دون موقف صارم يصدره مجلس الأمن وينفذه عن طريق الآليات المتوفرة لديه، تماماً كما فعل قبل عشر سنوات عندما تدخل لإسقاط الدولة ومؤسساتها، لاسيما وأن ليبيا لا تزال خاضعة للفصل السابع.

المصالحة الوطنية في ليبيا لا يمكن الحديث عنها تحت سلاح الميليشيات ودعوات الثأر والانتقام، لا يمكن التطرق إلى عودة نازحي تاورغاء أو ترهونة أو بني وليد أو سرت أو غيرها دون توفير حالة من الأمن والاستقرار من خلال بسط نفوذ الدولة بمؤسساتها الوطنية والعسكرية الموحدة، ودون الإفراج عن السجناء والمعتقلين والأسرى والمحجزين سواء وفق قانون العفو العام الصادر عن مجلس النواب في مايو 2015، أو بمرسوم حكومي تابع عن

لكن متفائلين ونسال: هل يستطيع المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية الجديان عقد اجتماع شامل لكل القوى السياسية الليبية الفاعلة أو لكل القبائل الليبية في طرابلس لإطلاق ميثاق وطني جامع وملزم لجميع الأطراف؛ بل هل يستطيع مجلس النواب الليبي عقد جلسة بكافة أعضائه وبرئاسته الحالية سواء في طرابلس أو بنغازي أو حتى في سرت لتكريس قانون العفو العام والإعلان عن فتح باب المصالحة الوطنية وطلي صفحة الماضي بكل ما لها وعليها؟ وهل يمكن أن يبادر مجلس النواب ومجلس الدولة إلى عقد جلسة تاريخية جامعة وشاملة وموحدة في طرابلس أو بنغازي أو سرت أو غدامس أو أي مدينة أخرى للإعلان نهائياً عن طلي صفحة الماضي بكل ما لها وعليها والمصادقة على خارطة



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

هل يمكن لليبي تنظيم انتخابات قبل إعلان المصالحة الوطنية؟ وهل تتحقق المصالحة قبل توحيد مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية؟ وهل تتوحد تلك المؤسسات قبل إجلاء القوات الأجنبية والمرتزقة وحل الميليشيات وجمع السلاح؟ وهل يمكن التوصل إلى ذلك دون قرار دولي ملزم تساهم من خلاله القوى النافذة في نزع آثار الفوضى التي تواجهها البلاد منذ العام 2011؟

كل الملفات الليبية تبدو متداخلة وفق سلم أولويات مطروحة لا فقط على السلطات الجديدة، ولكن على الأمم المتحدة ومراكز القرار الإقليمي والدولي، وتحتاج إلى المعالجة بكثير من الهدوء والحزم في آن، وإلى الرؤية الناقبة للواقع الميداني الذي يبدو

هادئاً بمعنى أن الحرب توقفت، ولكن تظاهراتها لا تزال مستمرة، ونتائج سنوات الصراع الدموي لا تزال قائمة في نفوذ الميليشيات في الغرب والارتياك الأمني في الشرق، وفي معاناة المهجرين والنازحين والسجناء والأسرى، وفي الخطاب الإعلامي المتشنج، وفي المحاولات الدائمة لعلقة الحل السياسي من قبل من يرون فيه نسفاً لمشاريع يعتقدون أن تنفيذها لا يكتمل إلا بالسيطرة المطلقة على البلاد وتحديد إرادة الشعب، أو بإقصاء هذا الطرف أو ذاك، وأحياناً بالتجزئة والتقسيم والارتياح إلى أجنحة الماور الإقليمية وتنافس القوى الدولية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدباني

كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk